

جلسة حوار لوسائل الإعلام

**اللاجئون شركاء**  
REFUGEES = PARTNERS  
في الإنسانية، في المسؤولية

## سد هوة البيانات بين وسائل الإعلام والبحوث: التحديات والاستجابات

بيروت، لبنان، شباط 2020

### البيان الختامي

بحضور عدد من الباحثين والإعلاميين، نُظّم مشروع "اللاجئون=شركاء" جلسة حوارية تحت عنوان "سد هوة البيانات بين وسائل الإعلام والأبحاث، التحديات والاستجابات"، يوم 6 شباط/فبراير 2020، وهدفت الجلسة إلى مناقشة مسألة توافر البيانات الكمية والنوعية الخاصة بالمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية للاجئين السوريين في لبنان، وإمكانية الوصول إلى معلومات موثوقة ومحدّثة، ومدى قدرة وسائل الإعلام على مواجهة السرديات والخطابات المعادية للاجئين اعتماداً على الأرقام والحقائق.

### المخرجات الرئيسية للجلسة:

تستخدم اليوم بعض الدول سياسة تجييش المشاعر القومية، للهروب من معالجة أزماتها الداخلية واستقطاب الفئات الشعبية التي همّشتها السياسات الاقتصادية النيوليبرالية، وتعتمد في ذلك على سياسة "هندسة الجهل" وخلط الحقائق والادعاءات واستخدام وسائل الإعلام التابعة لها للتحريض على اللاجئين والمهاجرين. ففي موضوع اللجوء السوري والفلسطيني من الواضح اعتماد السلطات اللبنانية سياسة "التخويف من الآخر"، واستخدام خطاب تحريضي وتمييزي لاستمالة الطبقات اللبنانية الفقيرة والادعاء بأن اللاجئين يزاحمون المواطنين على لقمة عيشهم.

في حين لم تسعى السياسات الاقتصادية اللبنانية يوماً لدمج هؤلاء اللاجئين في خططها التنموية، أو الاستفادة من رؤوس الأموال المهاجرة واليد العاملة الماهرة منخفضة التكلفة التي توفرها، مما أضعاف الفرصة على اللاجئين والمقيمين معاً لبناء اقتصاد مستدام. لذا يبقى الرهان الأكبر على المجتمع اللاجئ والمضيف في التصدي لسياسات الإقصاء تلك وتعزيز نقاط الالتقاء فيما بينهم.

كما رصد المشاركون حقيقة ارتكاز الخطاب التحريضي على تجييش العواطف مقابل تغييب الحقائق والأرقام، إما بسبب غياب هيئة إدارية مستقلة تُعنى باللاجئين، توفر قواعد بيانات واضحة ومحددة وتكون بمثابة وسيط تسهل على الصحفيين والباحثين تغطية قضايا اللجوء بالاعتماد على معلومات صحيحة، أو بسبب تبعية وسائل الإعلام اللبنانية لمجموعة من العائلات السياسية التي تملك أجندتها الطائفية أو الإقليمية، والتي تسعى إلى تضليل الناس بأرقام وبيانات مغلوبة.

وهكذا يغيب تماماً صوت اللاجئين واحتياجاتهم ومطالبهم عن وسائل الإعلام التقليدية، ويفقد اللاجئ فرصته في الحصول على المناصرة والدعم، ويبقى غير مرتاح للمطالبة بحقوقه، إما بسبب تحكم تلك القنوات بتمرير الرسالة الإعلامية التي تريدها، أو بسبب مخاوفه من الملاحقة والترحيل.

وهنا يأتي دور وسائل الإعلام البديلة التي نشأت قبل وخلال الاحتجاجات الأخيرة في لبنان، والتي تعمل على إنتاج خطابات ورسائل إعلامية قائمة على الحقائق والأرقام وفي ذات الوقت لها تأثير عاطفي ومجتمعي تواجه فيه الصور النمطية، مما جعلها تمتاز بصناعة محتوى أكثر تأثيراً ومقالات صحفية أكثر ابتكاراً، ولاسيما أن تلك المنصات البديلة لا يتم تمويلها من قبل الأحزاب السياسية التقليدية، وبالتالي فهي قادرة على تقديم قضية اللاجئين بطريقة أكثر إيجابية وموضوعية.

اليوم تواجه وسائل الإعلام تغييراً في آليات نشر المحتوى تبعاً للفئات السكانية المستهدفة، فعلى سبيل المثال بات استهداف القاطنين في المناطق النائية والبعيدة يعتمد على مدى ثقتهم بمصادر الأخبار، حيث باتت المجموعات الإعلامية الصغيرة والضيقة التي يديرها المؤثرين والقادة المجتمعيين ( Facebook and WhatsApp Groups) أكثر مصداقية لهؤلاء السكان مقابل قنوات إعلامية راسخة، وهذا يحتم على الباحثين والإعلاميين التوجه إلى هؤلاء الناشطين واستمالة مواقفهم.

يكمن التحدي الآخر في الوصول إلى الجمهور الأوسع، الذي يحمل آراء مغايرة وغالباً ما يسترشد بالعواطف بدلاً من الحقائق والمعلومات، ويستخدم وسائل التواصل الاجتماعي لنشر معلومات خاطئة ومضللة عن اللاجئين (والتي تجد طريقها أحياناً إلى وسائل الإعلام الأساسية)، حيث يتطلب التأثير بهؤلاء إشراك صناعات الدراما والأفلام وكتاب السيناريو والمنتجين في صناعة محتوى درامي، يساهم في تخفيف الحركات العدائية وخطابات الكراهية، ويخلق جبهات مناصرة تخفف العبء النفسي على اللاجئين في المجتمعات المضيفة.

من نافل القول أن الاحتجاجات الثورية الأخيرة في لبنان لم تحمل الخطاب العنصري والتحريضي المتراكم لسنوات طويلة تجاه اللاجئين، ولم تكن المطالب الرئيسية متعلقة بترحيل اللاجئين كحل لإنهاء الأزمة، وهذا يؤكد على وعي الشارع وقدرته على تحليل الأمور وفهم السياق الاجتماعي والسياسي لمشكلة اللجوء السوري.

وختاماً، ركز المؤتمر على ضرورة تعزيز التعاون بين مراكز الأبحاث والمؤسسات الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية من جهة وبين الصحفيين ووسائل الإعلام التقليدية والبديلة من جهة أخرى، بهدف استكمال نقص البيانات والمعلومات التي يحتاجها كل طرف، وإعادة إنتاج الدراسات والأبحاث والتحقيقات الاستقصائية بلغة إعلامية قائمة على الحقائق والعواطف معاً وتناسب جمهور منصات التواصل الاجتماعي.